

قانون عدد 12 لسنة 2008 مؤرخ في 11 فيفري 2008

يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1999

المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمتروولوجيا القانونية.

الفصل الأول: تنتقح أحكام المطة الثالثة من الفصل الأول والفقرة الأولى من الفصل 9 من القانون عدد 40 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمتروولوجيا القانونية كما يلي:

الفصل الأول (مطة ثالثة جديدة):

- تحديد النظام الوطني للمتروولوجيا.

الفصل 9 (فقرة أولى جديدة): يقوم أعوان المراقبة التابعون للوكالة الوطنية للمتروولوجيا المحدثة بموجب هذا القانون بالمراقبة المتروولوجية القانونية بواسطة معايير أو لوازم مرجعية مرتبطة بالمعايير الوطنية.

الفصل 2: تلغى أحكام الفصل 2 والعنوان الثالث والفصل 15 والفصل 27 من القانون عدد 40 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمتروولوجيا القانونية وتعوض بما يلي :

الفصل 2 (جديد) : تعدّ في مفهوم في هذا القانون :

(أ) - **المتروولوجيا (علم القيس)** : هي حقل المعرفة المتعلق بالقيس.

وتشمل المتروولوجيا القانونية والمتروولوجيا العلمية والمتروولوجيا الصناعية.

(ب) - **المتروولوجيا القانونية** : هي مجموعة الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية الصادرة عن السلط العمومية أو الراجعة لها بالنظر لتحديد وضمان، بصفة قانونية أو تعاقدية، مستوى ملائم من الجودة والمصدقية في عمليات القيس المتعلقة بالمراقبة الرسمية والتجارة والصحة والسلامة والبيئة.

- (ج) – المتولوجيا العلمية : هي العنصر المتعلق بالمعايير الأولية والمخابر المعنية بتجسيما وحفظها.
- (د) – المتولوجيا الصناعية : هي العنصر الخاص بالأنشطة المتولوجية في مجال الإنتاج الصناعي والتكنولوجي.
- (هـ) – أدوات القيس : هي كل الأدوات والمكايل والأجهزة، منفردة أو مجمعة، والتي وقع تصميمها وإنجازها، بشكل منفصل أو ضمن جهاز مركب، قصد قيس المقادير والأحجام والأبعاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي وقع تحديد وحداتها بالعنوان الأول من هذا القانون.
- (و) – الرقابة المتولوجية القانونية : هي الرقابة المجرأة على أدوات وطرق القيس وكذلك على الظروف التي تم فيها الحصول على نتائج القيس والتعبير عنها واستغلالها، والتي تهدف إلى معاينة الأدوات وطرق القيس والتأكد من مطابقتها للشروط القانونية والترتيبية الجاري بها العمل.

العنوان الثالث (جديد)

النظام الوطني للمتولوجيا

الفصل 15 (جديد) : أحدثت مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتسمى "الوكالة الوطنية للمتولوجيا" تخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة. يكون مقرها تونس العاصمة ويمكن أن يكون لها فروع في كامل تراب البلاد التونسية.

ويخضع أعوان الوكالة الوطنية للمتولوجيا للنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

ويضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الوكالة الوطنية للمتولوجيا بمقتضى أمر.

الفصل 15 مكرر (جديد) : تكلف الوكالة الوطنية للمترولوجيا بالمهام التالية :

– تنفيذ التوجهات الإستراتيجية لتنمية السياسة الوطنية في مجال المتروولوجيا،

– تنسيق أنشطة مختلف المصالح الوزارية في مجال المتروولوجيا ،

-تمثيل البلاد التونسية لدى الهيئات الدولية والإقليمية التي تنشط في ميدان المتروولوجيا والمساهمة في الأشغال الفنية التابعة لها وإدارة برامج التعاون معها،

– القيام بأنشطة التكوين والمساندة الفنية في ميدان المتروولوجيا والمشاركة في إعداد البرامج الوطنية المتعلقة بالتكوين في هذا المجال لمساعدة المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين،

– ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال المتروولوجيا،

– إعداد مواصفات وأدلة فنية تتعلق بالمتروولوجيا والعمل على نشرها بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية،

– نشر المعلومة والنهوض بالبحث في ميدان المتروولوجيا،

– ضبط المعطيات الضرورية لإنشاء وإعداد المعايير الوطنية التي تمثل وحدات القيس التابعة للنظام الدولي للوحدات "ن د" القابلة للتجسيم،

– تحديد المتطلبات الضرورية لإنشاء وإصدار القواعد التي تسمح بنسخ وحدات القيس غير القابلة للتجسيم،

– تسيير صنع وحفظ ونشر المعايير الوطنية وإدارة البحوث والدراسات لتطويرها،

– تنظيم أعمال المقارنة المتبادلة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية والقيام بملائمة المعايير الوطنية مع المعايير الدولية كلما اقتضت الحاجة،

- ضمان الترابط المترولوجي لأدوات القيس مع المعايير الوطنية،
- السهر على تحويل التكنولوجيا في ميدان المترولوجيا من البحوث إلى مجالات التطبيق في الميدان الصناعي،
- القيام بتجارب المصادقة على نماذج أدوات القيس وإعداد القرارات المتعلقة بها،
- القيام بالأنشطة الفنية المتعلقة بالمترولوجيا القانونية وخاصة تحديد المتطلبات الفنية والمترولوجية المتعلقة بأدوات القيس والقيام بالاختبارات الفنية وعمليات التحقق الأولي والدوري على أدوات القيس وبالرقابة على المواد المعبأة،
- دراسة ملفات توريد وتصدير أدوات القيس واختبارها عند الاقتضاء،
- دراسة ملفات المصادقة على الهيئات التي يعهد إليها القيام بالرقابة المترولوجية القانونية على أدوات القيس أو تصليحها وتركيبها ومتابعة نشاط الهيئات المصادق عليها،
- إنجاز كل مهمة توكل إليها من قبل سلطة الإشراف في إطار مشمولاتها.

الفصل 27 (جديد): يتعين على الأعوان المكلفين بمعاينة المخالفات لأحكام هذا القانون وبالأماكن المبينة، أن يقوموا بحجز أدوات القيس الخاضعة للرقابة المترولوجية القانونية التالية :

- الأدوات التي تحمل علامة الرفض،
- الأدوات المزورة،
- الأدوات غير المطابقة لنموذج مصادق عليه بالبلاد التونسية.

ويتم تحرير محضر حجز في الغرض يتضمن وجوبا البيانات التالية:

- التاريخ: ساعة ويوما وشهرا وسنة،
 - أسماء الأعوان وصفتهم،
 - مكان المعاينة،
 - هوية ماسك الأدوات وصفته، وعند الاقتضاء هوية وصفة الحاضر ساعة المعاينة،
 - السند القانوني،
 - بيان المحجوز: اسم المنتج، كميته، علامته، وصفه، وخاصياته المتولوجية وعند الاقتضاء رقم الدفعة أو سلسلة الصنع،
 - هوية وصفة المؤمن لديه المحجوز،
 - إمضاءات الأعوان والشخص الحاضر ساعة المعاينة وعند الاقتضاء المؤمن لديه المحجوز وفي صورة الامتناع عن الإمضاء يتم التنصيص على ذلك بالمحضر،
- كما يمكن أن يتضمن المحضر أي بيانات أخرى يرى فيها الأعوان المحررون للمحضر إفادة للبحث.
- تؤمّن أدوات القيس المحجوزة بكتابة المحكمة عند التعهد بالقضية من طرف هذه الأخيرة أو بالوكالة الوطنية للمترولوجيا.
- كما يمكن ترك أدوات القيس المحجوزة بحوزة ماسكيها وفي هذه الحالة يقع ختم هذه الأدوات قصد تعريفها ومنع استعمالها وتبقى المحافظة على الأختام والأدوات المحجوزة على مسؤولية ماسكيها.

الفصل 3: تضاف إلى أحكام القانون عدد 40 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمترولوجيا القانونية فقرة ثانية للفصل 14 وفصل 15 (ثالثا) وفصل 15 (رابعا) وفصل 21 مكرر ومطمة ثالثة للفقرة الأولى من الفصل 25 وفصل 44 مكرر على النحو التالي :

الفصل 14 (فقرة ثانية جديدة): وتوظف هذه الأتاوى لفائدة الوكالة الوطنية للمترولوجيا المنصوص عليها بالفصل 15 (جديد) من هذا القانون.

الفصل 15 (ثالثا): يمكن أن تسند إلى الوكالة الوطنية للمترولوجيا عن طريق التخصيص ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة الضرورية للقيام بمهامها. وفي صورة حل المؤسسة ترجع ممتلكاتها إلى الدولة التي تتولى تنفيذ التزامات هذه المؤسسة.

الفصل 15 (رابعا): يمكن للوزير المكلف بالتجارة وباقتراح من الوكالة الوطنية للمترولوجيا أن يعهد إلى بعض المخابر التابعة للوزارات والهيكل الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة بحفظ البعض من المعايير الوطنية وتطويرها وذلك بموجب قرار مشترك عند الاقتضاء مع بقية الوزراء المعنيين.

وتحدد هذه القرارات خاصة وحدات القيس التابعة للنظام الدولي "ن د" والمعايير الوطنية المجسمة لها والقواعد المنظمة للعلاقة بين المخبر المعني والوكالة الوطنية للمترولوجيا.

الفصل 21 (مكرر): بصرف النظر عن أحكام الفصل 21 من هذا القانون، تستثنى أدوات القيس الخصوصية للدفاع الوطني من شروط توريد أدوات القيس الخاضعة للرقابة المتروولوجية القانونية.

الفصل 25 (فقرة أولى مطة ثالثة):

- مهندسي وفنيي الوكالة الوطنية للمترولوجيا المحلفين والمؤهلين خصوصا لهذا الغرض من طرف الوزير المكلف بالتجارة.

الفصل 44 (مكرر): بإستثناء المخالفات موضوع الفصل 21 والفقرة الثانية من الفصل 24 من هذا القانون، يمكن لوكيل الجمهورية قبل إثارة الدعوى العمومية وللمحكمة المتعده، طالما لم يصدر حكم بات بشأنها، الإذن بإجراء الصلح بطلب من المخالف. ويصادق وكيل الجمهورية أو الهيئة القضائية المتعده على الصلح المبرم كتابيا بين الوكالة الوطنية للمترولوجيا والمخالف.

ويتم إبرام الصلح بالاعتماد على مقاييس وجدول تعريفي لمبالغ الصلح تضبط بأمر باقتراح من الوزير المكلف بالتجارة.

وتعلق آجال سقوط الدعوى العمومية بمرور الزمن طيلة الفترة التي استغرقتها إجراءات الصلح والمدة المقررة لتنفيذه. ويترتب عن تنفيذ الصلح انقراض الدعوى العمومية ويتوقف بموجبه التتبع أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب. ولا يعفي الصلح المخالف من الالتزامات التي ينص عليها هذا القانون ولا من مسؤوليته المدنية عن كل ضرر لحق أو يلحق بالغير من جراء المخالفة المرتكبة.

الفصل 4: تحذف عبارة "القانونية" من عنوان القانون عدد 40 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمتروولوجيا القانونية وتلغى أحكام الفصل 10 من نفس القانون.

الفصل 5: تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وتبقى النصوص الترتيبية المتخذة تطبيقاً لأحكام القانون عدد 40 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 المتعلق بالمتروولوجيا القانونية، ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون، سارية المفعول.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 11 فيفري 2008

زين العابدين بن علي